DERASAT 28-9 m 9/27/11 11:52 PM Page 2

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للـ

العلاقات البحرينية - السعودية نموذج للتلاحم الاستراتيجي الخليجي والعربي

خاص لـ «أخبار الخليج»

تحتفل سفارة المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى مملكة البحرين اليوم بمناسبة اليوم الوطني السعودي الـ ٨١ منذ تأسيس المملكة العربية السعودية تحت قيادة المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عام ١٩٣٢.

يأتي الاحتفال بهذه المناسبة التاريخية هذا العام، في وقت تشهد فيه السعودية مرحلة جديدة من خطط النهوض التنموي والحضاري في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي يقود مشروعاً عصرياً للانتقال بالسعودية نحو آفاق جديدة من التطور والإصلاح والانفتاح على العصر في ظل الإصرار والتمسك بالتقاليد الأصيلة والثوابت الشرعية التي قامت عليها الدولة السعودية في العصر الحديث.

وما يلفت النظر في هذا السياق القرارات التاريخية الجريئة التي اتخذها الملك عبدالله مؤخراً باعتماد الحقوق السياسية والانتخابية للمرأة السعودية، بما سيؤهلها لدخول مجلس الشورى في دورته القادمة وخوض الانتخابات البلدية في السنوات المقبلة.

○ الملك عبدالعزيز آل سعود.

○ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

الملك عبدالله يدشن مرحلة جديدة من الإصلاحات بإدخال المرأة السعودية مجلس الشورى

البحرين والسعودية.. علاقات نموذجية

غير أن الاحتفال باليوم الوطني السعودي هذا العام قد اكتسى طابعاً تاريخياً مميزاً في تاريخ العلاقات البحرينية – السعودية، فليس جديداً تأكيد الروابط الأخوية الوثيقة والوشائج التاريخية العميقة التي تربط العلاقات بين البلدين الشقيقين. لكن عام ٢٠١١ شهد ترجمة حقيقية لمعاني التضامن والتلاحم الأخوي الاستراتيجي في العلاقات البحرينية – السعودية، وذلك عبر الموقف التاريخي الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله والقيادة السعودية في دعم الأمن والاستقرار في مملكة البحرين إبان أزمة شهري فبراير ومارس عام ٢٠١١ في البحرين. فقد سارعت القيادة السعودية إلى تأكيد أن أمن البحرين هو من أمن السعودية، وقادت الدبلوماسية السعودية الجهود الخليجية التي عبر عنها مجلس التعاون الخليجي للتضامن والتكاتف مع البحرين خلال تلك الأزمة والوقوف في وجه أي تدخلات خارجية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين، ناهيك عن المبادرة الخليجية التاريخية «بتنفيذ مشروع مارشال» خليجي تنموي في كل من البحرين وسلطنة عمان عبر تخصيص موازنة خليجية قدرها ٢٠ مليار دولار بواقع ١٠ مليارات دولار للبحرين ومثلها لسلطنة عمان للإنفاق على مشروعات التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلدين، بما يعزز معدلات التقدم والتطور التنموي والاقتصادي فيهما خلال السنوات المقبلة.

وقد كان القرار الخليجي بإرسال قوات درع الجزيرة في مارس ٢٠١١ إلى البحرين ترجمة حقيقية لروح التلاحم الاستراتيجي والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما أعطى مصداقية وفعالية لاتفاقيات التعاون بين دول مجلس التعاون، كما برهن على قدرة دول الخليج على اتخاذ المواقف والمبادرات المؤثرة لحماية أمنها واستقرارها.

وقد أشار إلى ذلك خادم الحرمين الشريفين في كلمته أمام مجلس الشورى السعودي مؤخراً بقوله: «إن ما يربطنا بمحيطنا الخليجي والعربي والإسلامي يتجاوز التاريخ والجغرافيا، فروابط الدين والمصير وقضايا الأمة ومصالحها، هي بلا ريب بمثابة علاقة متجذرة وراسخة لا نفتأ أن نعززها بكل ما استطعنا من جهد.

فعلى صعيد مجلس التعاون الخليجي الذي يسير بخطى ثابتة وواضحة فإن المملكة تسعى دوماً إلى توطيد وجودها الاستراتيجي في هذه المجموعة الجغرافية، إدراكاً منها لما يربطها مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون من سمات مشتركة، ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين يقول: «إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن المملكة، وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نعبر عن ارتياحنا لعودة الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين الشقيقة، ونجدد رفض المملكة أي تدخل خارجي يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية».

ولقد تلقت قيادة البحرين موقف خادم الحرمين الشريفين تجاه البحرين بكل ترحيب وتقدير، وأعلن جلالة الملك خلال زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية لالتقاء خادم الحرمين الشريفين: «إننا ننتهز هذه المناسبة لنعبر بالتقدير والامتنان عما تضمنه خطاب خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى، والذي جسد المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية المساندة لمملكة البحرين في كل ما من شأنه الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، تأكيداً لما يربط البلدين الشقيقين من علاقات أخوية عميقة الجذور».

وأضاف جلالته يقول: «إن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما تم انجازه تحت مظلته من اتفاقيات ومشاريع هي خير دليل على الرغبة الأكيدة في مواصلة مسيرة التعاون في جميع المجالات، تحقيقاً لتطلعات شعوبه، وان أمن دول المجلس جزء لا يتجزأ، وهو كيان متكامل يرفض أي تدخل في شئونه الداخلية».

وأكد جلالة الملك تقدير مملكة البحرين للمواقف السعودية قائلا: «إننا في مملكة البحرين نكن للمملكة العربية السعودية كل المحبة والتقدير والمودة الخالصة، ونعبر بهذه المناسبة عن صدق أمنياتنا لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه موفور الصحة والسعادة وللشعب السعودي الشقيق دوام التقدم والرقي».

وأشار جلالته إلى أن «العلاقات البحرينية – السعودية لا يمكن اختزالها أو حصرها في كلمات، فهي راسخة البنيان تزداد قوة ومتانة وازدهاراً، وما يربط البلدين الشقيقين من علاقات أخوية ومصير مشترك هو علاقات ممتدة عبر التاريخ، تزداد قوة ومتانة ورسوخاً بمرور الزمن».

من جانبه أشاد سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بالكلمة التي ألقاها الملك عبدالله في افتتاح دورة مجلس الشورى السعودي، وما تضمنته من تأكيدات بأن أمن دول مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن السعودية مؤكداً: «أن خادم الحرمين الشريفين، من منطلق الدور المحوري للمملكة كان ولايزال من أوائل الداعمين لتعميق الصلات والروابط بين دول المجلس والساعين إلى تفعيل كل خطوات التكامل والترابط الخليجي على أرض الواقع» منوهاً بالوقفات السعودية التاريخية الثابتة إلى جانب شقيقتها مملكة البحرين في كل ما من شأنه الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية».

وفي هذا السياق يمكننا القول إن العلاقات البحرينية – السعودية تشكل تجسيداً فعلياً وواقعياً لروح وجوهر سياسات التكامل الخليجي، حيث يمثّل الاقتصاد السعودي عمقاً استراتيجياً للاقتصاد البحريني وقد لعب جسر الملك فهد الذي يربط بين البلدين دوراً محورياً وحيوياً في تعميق هذه العلاقة التكاملية النموذجية، كما أنه لعب دوراً تاريخيا في تعميق علاقات التواصل الأخوي والإنساني اليومي بين أبناء الشعبين في البحرين والسعودية مما أثمر علاقات تلاحم مصيرية بين الشعبين.

وفي هذا الإطار، تمثل السعودية بوصفها أكبر سوق اقتصادية عربية أهمية كبيرة للاقتصاد البحريني، فهي تشكل العمق الاستراتيجي الاقتصادي للبحرين، وقد تعزز ذلك عبر الحركة السياحية النشطة بين البلدين من خلال جسر الملك فهد، فقد بلغ عدد المسافرين بين البلدين في الاتجاهين منذ بدء تشغيل جسر الملك فهد في ١٩٨٦/١١/٩ حتى مطلع عام ٢٠٠٩ نحو ١٧٠,٩٤٤,٥١٨ مسافراً بمعدل ٢١,١٨٨ مسافرا يومياً، علما أن البحرين استقبلت نحو ٤,٥ ملايين سائح بحسب احصاءات عام ٢٠٠٩ الغالبية العظمى منهم كانت من المملكة العربية السعودية.

وتمثل السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين، حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى في التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة إلى مملكة البحرين، كما أن السوق السعودية تشكل مجالاً واسعاً لتسويق المنتجات البحرينية، كذلك فإن السوق البحرينية تشكل وجهة أساسية لتسويق المنتجات السعودية وخاصة من المنطقة الشرقية للسعودية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الاستثمارات السعودية حتى عام ٢٠٠٦ قد تجاوزت ٧٠٠ مليون دينار بحريني، كما أن الاستثمارات المملوكة لشركات سعودية في البحرين فإنها لا تقل عن مليار دينار بحريني أي ١٠ مليارات ريال سعودي.

وتتبنى القيادتان السعودية والبحرينية توجهات اقتصادية تقوم على تدعيم علاقات الترابط الاقتصادي بين البلدين بما يجسد روابط التلاحم الأخوي الاستراتيجي بين البلدين سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى توجهات التكامل في إطار اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي.

الملك عبدالله وحقوق المرأة السياسية

لقد عُرف عن خادم الحرمين الشريفين منذ توليه مقاليد الحكم امتلاكه لرؤية متقدمة نحو التطور والإصلاح ورغبته العارمة في نقل المملكة العربية السعودية نحو آفاق جديدة من الانفتاح السياسي والثقافي بما يؤهل السعودية لمواكبة العصر في التطور والإصلاح ولكن بنهج تدريجي يلائم الخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمع الجزيرة العربية.

وقد شهدت السعودية خلال السنوات الأخيرة تشجيعاً متواصلا للمرأة السعودية سواء في دعم حقوقها في التعليم أو في دخول سوق العمل وتعزيز فرصتها للمشاركة في العمل السياسي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تعيين السيدة نورة الفايز نائبا لوزير التربية لشئون البنات في حدث غير مسبوق في المملكة العربية السعودية، وأصبحت بذلك السيدة نورة الفايز أول امرأة تتولى منصباً وزارياً في السعودية، الأمر الذي يعكس توجهات القيادة السعودية في عهد الملك عبدالله نحو منح مزيد من الفرص للمرأة السعودية للمشاركة في ميادين العمل السياسي.

ويمكن القول إن القفزة الكبرى التي شهدتها مشاركة المرأة السعودية في العمل السياسي تتمثل فيما أعلنه الملك عبدالله في خطابه أمام مجلس الشورى مؤخراً الذي تضمن السماح للمرأة السعودية بدخول مجلس الشورى لتشارك بفاعلية في عملية التشريع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عضويتها في مجلس الشورى.

فقد أعلن الملك عبدالله في بادرة تاريخية غير مسبوقة قرارين مهمين بالنسبة إلى مباشرة المرأة السعودية حقوقها السياسية:

الأول: يقضي بإدخال المرأة عضواً في مجلس الشورى السعودي (كامل العضوية) ابتداء من الدورة المقبلة للمجلس التي ستبدأ عام ٢٠١٣.

والثاني: يعطي المرأة السعودية الحق في الترشح لعضوية المجالس البلدية، بما يفتح المجال للمرأة للسعودية لممارسة العمل السياسي إلى جانب الرجل وفقا للضوابط الشرعية، حيث حظي هذان القراران بدعم من هيئة كبار العلماء في السعودية.

وفي هذا السياق، أشار الملك عبدالله في خطابه أمام مجلس الشورى إلى «أن التحديث المتوازن والمتفق مع قيمنا الإسلامية التي تصان فيها الحقوق، مطلب مهم في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين».

وأضاف خادم الحرمين الشريفين قائلا: «ولأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في كل مجال عمل، وفق الضوابط الشرعية، وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء، الذين استحسنوا هذا التوجه وأيدوه، فقد قررنا: أولاً – مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية. ثانيا – اعتباراً من الدورة القادمة، يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية، ولها الحق كذلك في ترشيح المترشحين بضوابط الشرع الحنيف».

بهذا يمكن القول إن المرأة السعودية باتت على أبواب عصر جديد للمساهمة بفاعلية أكبر في الحياة السياسية والإسهام في تطور المجتمع السعودي من خلال مشاركتها بفاعلية في مجلس الشورى والمجالس البلدية.

كما أن هذه الخطوات تشير إلى أن السعودية مقبلة على مرحلة جديدة من التطور السياسي الذي يعزز دور المشاركة الشعبية في الممارسة السياسية، مع تأكيد الحرص على التقدم بمنهج تدرجي إلى الأمام في المسار السياسي بما يتلائم والضوابط الشرعية والتقاليد السائدة في المجتمع السعودي وبما يتوافق والخصوصية الثقافية والاجتماعية في مجتمع الجزيرة العربية.

المرأة السعودية تدخل عصراً جديداً مع تمتعها بحقوقها السياسية والانتخابية

طفرة اقتصادية جديدة

خلال السنوات الماضية واجه النظام الاقتصادي العالمي عدة أزمات اقتصادية كان أشهرها أزمة الرهون العقارية التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ وكبدت الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية خاصة خسائر كبيرة وألقت بظلالها على آفاق النمو الاقتصادي العالمي فأصابته بالتباطؤ والانكماش.

لكن الاقتصاد السعودي استطاع التعامل بكفاءة مع تلك الأزمة وتداعياتها، واستطاعت الحكومة السعودية توظيف العوائد النفطية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية في إطلاق خطط تنموية طموحة عبر برنامج انفاق واسع النطاق قادته المؤسسات الحكومية بهدف تحقيق طفرة اقتصادية جديدة للاقتصاد السعودي.

وقد أشار تقرير صادر عن مؤسسة الراجحي للخدمات المصرفية والاستثمارية في نوفمبر ٢٠١٠ إلى أن الاقتصاد السعودي مستمر في تحقيق نمو قوي للناتج الاجمالي المحلي بنسبة ٢٤,١٪ لما مجموعه ٧٩٨,٥ مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠.

ويعكس هذا الارتفاع القوي الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، حيث نما القطاع النفطي بأكثر من ٤٤٪ فيما بلغ النمو في القطاع الحكومي ١٣,٥٪ خلال الفترة ذاتها.

فيما شهد القطاع الخاص نمواً بنسبة ٦,٥٪، ونمت القطاعات التصنيعية ما عدا النفط بنسبة ٩,٢٪ وقطاع البناء بنسبة ٧,٩٪.

وأشار التقرير ذاته إلى تراجع التضخم ليصل إلى ٥,٥٪ العام الماضي.

وقد شهدت نهاية عام ٢٠١٠ اعتماد المملكة العربية السعودية أكبر ميزانية في تاريخها، وهي ميزانية قياسية بلغت ٥٨٠ مليار ريال لعام ٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٠ مليار ريال عن العام السابق، وتهدف الزيادة في الإنفاق إلى تعزيز مسيرة التنمية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين في السعودية. وفي هذا السياق، توقع البنك السعودي الفرنسي نمو الإنفاق السعودي في ضوء هذه الميزانية خلال عام ٢٠١١ بنحو ٣٥٪ ليصل إلى ٨٤٢,٤ مليار ريال (٢٢٤,٤ مليار دولار) في ظل توجهات الحكومة السعودية إلى تعزيز المبادرات الاقتصادية والاجتماعية تجاه المواطنين.

وقد شهد شهر مارس ٢٠١١ أكبر علاوة ومكرمة ملكية قررها خادم الحرمين الشريفين للشعب السعودي، حيث تقرر صرف ٣٧ مليار دولار شملت زيادة في الرواتب بالإضافة إلى ٩٣ مليار دولار أخرى في هيئة منح وقروض سكنية وتسهيلات اجتماعية، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الإنفاق عما تم رصده في الميزانية فإن التقارير الاقتصادية تتوقع أن يحقق الاقتصاد السعودي فائضاً قدره ٦١,٧ مليار ريال في الموازنة بدعم وتأثير مباشر لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج السعودي للنفط بهدف تعويض تراجع الانتاج النفطي الليبي بسبب الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ الربع الأول من عام ٢٠١١.

في ضوء ذلك، من المتوقع أن تسجل السعودية إيرادات قدرها ٩٠٤,١ مليارات ريال.

وقد أكد وزير المالية السعودي إبراهيم العساف أن الوضع الاقتصادي والمالي للسعودية ممتاز، وأن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من هذا الوضع القوي لأكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم.

وفي مجال الاستثمار، أكد محافظ الهيئة العامة للاستثمار السعودية عمرو الدباغ أن حجم الإنفاق التنموي المرصود في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ – ٢٠١٤م) يبلغ ١٤٤٤ مليار ريال.

وتسعى الدولة إلى الاستفادة من السياسة الاستثمارية في مختلف القطاعات لايجاد نحو ٣٧٥ ألف وظيفة.

وأشار الدباغ إلى أن أولويات الهيئة الاستثمارية، تتمثل في تحسين بنية الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية، ورفع تصنيفها في تقارير التنافسية الدولية، كذلك جذب وترويج الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية، وتطويع رأس المال الأجنبي لبناء الكادر السعودي المؤهل للعمل في المشاريع الاستثمارية. بالإضافة إلى تطوير التسهيلات المقدمة للحصول على الخدمات الحكومية اللازمة لبدء المشروع وخلال فترة عمله.

وأشار محافظ الهيئة العامة للاستثمار السعودي إلى وجود نحو ٨٠٠ ألف ترخيص تجاري لمستثمرين سعوديين يقابله ٧٠٠٠ ترخيص أجنبي أصدرتها هيئة الاستثمار.

وقد حققت السعودية في السنوات الأخيرة المركز الـ ١١ عالمياً وفقاً لتقرير

○ قوات «درع الجزيرة» الخليجية لدى دخولها البحرين.

إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في كل مناطق السعودية بكلفة قدرها ٢٥٠ مليار ريال

DERASAT 28-9 m 9/27/11 11:51 PM Page 1

المملكة العربية السعودية الشقيقة..

البحرين لن تنسى للملك عبدالله الموقف التاريخي السعودي دفاعاً عن أمنها واستقرارها

○ خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله جلالة الملك في الرياض.

○ سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

○ سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز.

٦١,٧ مليار ريال فائض في الموازنة السعودية على الرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١١

سهولة ممارسة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي، بعد أن كانت في المركز الـ ٦٧ قبل ٥ سنوات، كما حققت المركز رقم ٨ من حيث التدفقات الاستثمارية طبقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» عام ٢٠١٠.

وكان الاقتصاد السعودي قد استقطب عام ٢٠٠٩ استثمارات بنحو ١٣٣ مليار ريال ليصبح مخزون الاستثمارات الأجنبية في السعودية ٥٥٢ مليار ريال.

ويشير تقرير حديث للبنك السعودي الفرنسي إلى أن المملكة مازالت تمتلك فوائض مالية لا تقل عن ٤٥٠ مليار دولار.

إنشاء وزارة الإسكان

وفي إطار جهود الملك عبدالله لتطوير الخدمات الإسكانية للمواطنين بما يستجيب لتطلعاتهم في سكن عصري، ومن أجل زيادة الفاعلية والانجاز في القطاع الإسكاني، قرر الملك عبدالله في مارس ٢٠١١ إنشاء وزارة الإسكان وتعيين شويش الضويحي وزيراً لها بعد أن كان يشغل منصب رئيس هيئة الإسكان.

ويأتي ذلك بعد قرار الملك عبدالله في مارس ٢٠١١ بإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في كل أنحاء السعودية على أن يخصص لها مبلغ ٢٥٠ مليار ريال أي نحو (٦٦ مليار دولار).

وواكب ذلك قرار بزيادة الحد الأعلى للقروض السكنية من صندوق التنمية العقاري.

وتأتي هذه الخطوة الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لتؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على الاستجابة لتطلعات شعبه وخاصة جيل الشباب الذي يتطلع إلى الحصول على سكن مناسب يستطيع من خلاله تكوين أسرة جديدة.

السعودية ودور اقتصادي عالمي

أكدت التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة الدور المحوري الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في إحداث قدر من التوازن في الاقتصاد العالمي.

يشار في هذا الصدد إلى الإمكانيات الكبيرة للإنتاج النفطي السعودي في حفظ التوازن في الاقتصاد العالمي فالسعودية التي تقدر طاقتها الانتاجية بنحو ٩ ملايين برميل نفط يومياً، تمتلك نحو ٣ ملايين برميل نفط أخرى تستطيع انتاجها ليصل انتاجها اليومي إلى نحو ١٢ مليون برميل نفط يومياً.

وتستثمر السعودية هذه الطاقة الاحتياطية الكبيرة في تعويض أي نقص في السوق العالمية بما لا يقود إلى ارتفاع صاروخي في أسعار النفط في حال تعثرت واحدة من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في تصدير حصتها إلى السوق العالمية.

وقد نجحت السعودية خلال الأزمة الليبية التي استمرت زهاء ٦ أشهر خلال هذا العام في تعويض النقص في الصادرات الليبية النفطية إلى السوق العالمية، مما أسهم في استمرار السيطرة على أسعار النفط العالمية تحت مستويات يمكن للاقتصاد العالمي أن يتعايش معها، وتفادي حدوث أزمة إمدادات نفطية تربك الأوضاع الاقتصادية والتنموية العالمية وتؤدي إلى حدوث انكماش أو تراجع في النمو الاقتصادي العالمي الذي مازال يحاول تجاوز التداعيات السلبية لأزمة الرهون العقارية الأمريكية التي تفجرت عام ٢٠٠٨.

فقد أسهمت السعودية في تجاوز العالم آثار تلك الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال مساهمتها في الحفاظ على تدفق آمن للطاقة إلى الأسواق العالمية لحفز النمو العالمي بأسعار مناسبة.

يضاف إلى ذلك الإسهام الكبير للسعودية عبر خطة إنفاق تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار في مشاريع داخلية، فضلاً عن حجم التحويلات المالية التي تحولها العمالة الأجنبية في السعودية إلى الدول الأخرى مما أسهم في تجاوز تلك البلدان مشكلات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة.

وحظيت هذه المواقف والأدوار السعودية بالتقدير من المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة العشرين، فضلاً عن دورها في منظمة التجارة العالمية، وعلاقاتها المتميزة مع دول العالم.

وقد تم اعتماد عدد من المشاريع والبرامج التنموية إضافة إلى ما هو وارد في خطة التنمية للدولة السعودية، وشملت هذه البرامج والمشاريع ما يلي: مشاريع تطوير المسجد الحرام والمشاعر المقدسة، ومشاريع تحسين البنية الأساسية والرعاية الصحية الأولية، والتعليم العام والعالي والفني والإسكان الشعبي ورفع رؤوس أموال صناديق التنمية.

يضاف إلى ذلك أن الدولة نجحت – على الرغم من التوسع في الإنفاق – في تعزيز احتياطات الدولية المالية ودعم صندوق الاستثمارات العامة.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين يتواصل العمل في إنشاء عدة مدن اقتصادية كبرى ستشكل طفرة نوعية في تطور المجتمع السعودي وإدخاله عالم القرن الحادي والعشرين في التطوير العمراني والإسكاني والتحديث.

ويأتي في طليعة تلك المدن مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة المعرفة الاقتصادية، في المدينة المنورة.

وإلى جانب ذلك يتم انجاز مركز الملك عبدالله المالي في مدينة الرياض، وإعلان مطار المدينة المنورة مطاراً دولياً، وتوسعة مطار الملك عبدالعزيز في جدة، وإنشاء مطار المدينة الاقتصادية في رابغ.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تضاعف أعداد الجامعات السعودية من ثماني جامعات إلى نحو ٢٥ جامعة إلى جانب افتتاح العديد من الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات.

مميزات الاقتصاد السعودي

يمكن القول إنه في ضوء خطط التنمية المتوالية والاستثمار الناجح للعوائد النفطية في تطوير قدرات وإمكانيات الاقتصاد السعودي استطاعت السعودية بناء قاعدة اقتصادية قوية تستطيع أن تؤهل الاقتصاد السعودي للمنافسة العالمية، وفي ذات الوقت امتلاك الطاقة والقدرة على استيعاب أية أزمات أو تقلبات اقتصادية في الإطار الدولي.

وقد كان الاختبار البارز خلال السنوات الماضية هو قدرة الاقتصاد السعودي على مواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية التي تفجرت في أمريكا عام ٢٠٠٨، بل والإسهام في مساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي منها.

وفي هذا السياق يمكن القول إن الاقتصاد السعودي بات يتميز بعدد من الميزات النسبية التي تجعله يحتل مكانة محورية في بنية الاقتصاد العالمي يمكن الإشارة منها إلى التالي:

أولا: ان السعودية باتت تشكل أحد أكبر ٢٥ اقتصاداً في العالم، حيث حققت المرتبة ٢٤ عالمياً، ولكن دورها المحوري في السوق النفطية والاحتياطات المالية جعل الدول الكبرى تعتبرها واحدة من أكثر ٢٠ اقتصاداً عالمياً مؤثراً في صنع القرار الاقتصادي العالمي، هذا بالإضافة إلى حقيقة أن الاقتصاد السعودي يشكل أكبر اقتصاد في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانياً: تحتل المملكة العربية السعودية حالياً المرتبة الرابعة في مؤشر «الحرية المالية» في التصنيف العالمي ولديها نظام ضريبي مصنف في المرتبة السابعة عالميا، ضمن أفضل النظم الضريبية حفزاً للاستثمار في العالم.

ثالثاً: يرى خبراء أن الاقتصاد السعودي يعد من أسرع دول العالم نمواً، ومن المتوقع أن يرتفع دخل الفرد من ٢٠٧٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٥٠٠ دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠.

رابعاً: يتمتع الاقتصاد السعودي ببيئة استثمارية جذابة وسريعة التكيف مع المتغيرات العالمية، كما أن به أكبر سوق حرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خامساً: تحتفظ السعودية بما لا يقل عن ٢٥٪ من احتياطي النفط في العالم، مما يعزز الثقة العالمية في الآفاق المستقبلية للاقتصاد السعودي طوال العقود المقبلة.

سادساً: تحتل السعودية المرتبة الـ ١١ ضمن ١٨١ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتحتفظ بالمرتبة السابعة من حيث سهولة دفع الضرائب، وتعتبر الأولى من حيث تسجيل الملكية، كما أنها من أكبر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وطبقاً لتقارير اقتصادية عديدة فإن الاقتصاد السعودي يمتاز بالحركة والديناميكية والقوة والمتانة، ويستطيع الوفاء باحتياجات أكبر أسواق العالمية من حيث حجم الطلب.

وفي هذا السياق، فقد حققت السعودية خلال الأعوام الأخيرة نمواً اقتصادياً تجاوز معدل النمو العالمي على الرغم من أزمة الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، حيث ان القطاعات غير النفطية في السعودية حققت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تسريع معدلات النمو وتحقيق قدر أكبر من التنوع الاقتصادي.

الملك عبدالله والنهضة التعليمية

إن المتابع لتوجهات الملك عبدالله وسياساته يستطيع أن يدرك بكل يسر مدى الاهتمام الكبير الذي يوليه لتطوير التعليم، فهو رجل دولة حصيف وقائد نهضوي يعرف جيداً الأهمية القصوى والفائقة للتعليم في نهوض وتطور الأمم على مر التاريخ.

وفي هذا السياق،، يلفت النظر الخطط والمشاريع الكبرى التي رصدها الملك عبدالله للنهوض بالتعليم في السعودية والارتقاء بمستواه إلى المستويات العالمية الرصينة ذات الإبداع والتطور المتواصل.

في هذا السياق يمكن ملاحظة الملامح التالية على سياسة الملك عبدالله في مجال النهضة التعليمية:

□ أطلق الملك عبدالله في السنوات الأخيرة مشروعاً ضخماً لتطوير التعليم العام تبلغ الكلفة الاجمالية لتنفيذه تسعة مليارات ريال، ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ أربعة برامج رئيسية هي: برنامج لتطوير المناهج التعليمية، وبرنامج لإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وبرنامج لتحسين البيئة التربوية، وبرنامج للنشاط الاصفي.

وهي برامج في مجموعها هدفها تشخيص مواضع الخلل في العملية التعليمية وتصويب مسارها وإزالة المعوقات التي عرقلت العملية التعليمية نحو بلوغ كامل أهدافها المنشودة في الفترات السابقة.

□ لوحظ في خطط الملك عبدالله لتطوير التعليم حرصه على إعادة الاعتبار إلى أهمية الابتعاث الخارجي حتى يكتسب المتفوقون النابهون المعارف والعلوم الحديثة من مصادرها الأصلية في البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان ودول شرق آسيا. وشمل هذا البرنامج في مرحلته الأولى ابتعاث نحو ٧٠ ألف طالب وطالبة إلى أفضل الجامعات في العالم شرقاً وغرباً، لمواصلة التعليم العالي في أرقى التخصصات العلمية.

□ ولا يمكن إنهاء الحديث في هذا المحور عن النهوض بالتعليم، من دون الحديث عن مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في منطقة ثول بالقرب من مدينة جدة.

فهذه الجامعة النوعية تشكل درة مشاريع النهوض التعليمي في عهد الملك عبدالله حيث تشكل أول جامعة مختلطة بين الطلاب والطالبات في السعودية، فهي جامعة تعمل على استقطاب أبرز العلماء والباحثين في الشرق والغرب، وتم عقد اتفاقيات تعاون في البحث العلمي وإعداد الدراسات والبحوث وتبادل الخبرات مع أعرق الجامعات العالمية مثل أوكسفورد وكامبريدج وستانفورد، وبيركلي، وبرنستون، ومعهد أم. آي. تي للتكنولوجيا في أمريكا.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية للجامعة نحو ٢٠٠٠ طالب و٦٠٠ باحث وعضو هيئة تدريس.

ويسعى مشروع الجامعة إلى وضع السعودية في مصاف الدول المتقدمة التي تعمل على تسخير مواردها المالية والاقتصادية من أجل أغراض البحث العلمي واحتضان العلماء ليكرسوا خبراتهم وتجاربهم لوضع الحلول للعقبات والمشكلات التي تعترض التنمية والاقتصاد والبيئة والصناعة، وترتبط مباشرة بالعجلة الاقتصادية حيث تزاوج بين أغراض البحث العلمي وحاجات التنمية الصناعية والاقتصادية في السعودية.

وقد حدد الملك عبدالله رؤيته وغايته من إنشاء هذه الجامعة بقوله: «إن هذه الجامعة ستكون مركز إشعاع حضاري يضيء بأسباب النهضة والتقدم لصياغة مستقبل أفضل للإنسان».

وأكد الملك عبدالله: «ان هذه الجامعة ستعمل على استيعاب كل الأفكار والثقافات وفق رؤية تنسجم مع روح العصر ورسالة الدين، وأن الهدف من قيام الجامعة هو قيام اقتصاد معرفي هدفه تنويع مصادر وموارد الاقتصاد السعودي وتكون جسراً للتواصل بين الحضارات».

وقد بلغت كلفة إنشاء الجامعة نحو ١٠ مليارات ريال سعودي وتم افتتاحها عام ٢٠٠٩ في احتفال عالمي مهيب حضره عدد كبير من زعماء العالم العربي والإسلامي والدول الكبرى.

أكبر توسعة للحرم المكي

منذ توليه مقاليد الحكم أظهر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اهتماماً بالغاً بتطوير أراضي المشاعر المقدسة، ويمكن القول إن هناك أكثر من ٢٥ ألف عامل يواصلون العمل ليلاً ونهاراً في الوقت الراهن من أجل انجاز أكبر توسعة في تاريخ المسجد الحرام والتي وضع حجر أساسها الملك عبدالله في الثلث الأخير من شهر رمضان الماضي بكلفة قدرها ٨٠ مليار ريال ليستوعب نحو ٢ مليون مصل.

وقد أكد الشيخ صالح الحصينّ الرئيس العام لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي أن توسعة الحرم الشريف تعتبر أعظم توسعة جرت في التاريخ، مشيراً إلى أن الملك عبدالله قد أمر بضرورة الانتفاع بالتراكم العلمي والمعرفي والتقدم الذي حدث في مجال التقنيات وأفكار التطوير المعماري.

وقد تم التوصل عبر فريق رفيع المستوى في الهندسة المعمارية إلى تصميم متميز يواكب متطلبات حماية البيئة مع مراعاة أعلى معايير السلامة، وأنه قد تم ابتكار حلول ذكية للإدارة والتشغيل والصيانة – وإدارة حشود الحجيج على نحو غير مسبوق.

ويشير خبراء سعوديون إلى أن مشروع الملك عبدالله لتوسعة المسجد الحرام يعتبر مشروع القرن ويشمل أحدث وأرقى النظم الكهربائية والميكانيكية، حيث يشمل مشروع التوسعة توسيع المسجد الحرام من الناحية الشمالية على مساحة تقدر بقرابة ٤٠٠م مربع تشمل مباني التوسعة والساحات المحيطة بها والجسور المعدة لتفريغ الحشود، وسوف تمكن هذه التوسعة من رفع طاقة الحرم الاستيعابية في الطواف إلى ١٨ ألف ساعٍ في الساعة الواحدة.

ويرتبط مشروع توسعة الحرم المكي بمشروع عمراني كبير لإعادة اعمار مكة المكرمة ذاتها يراعي متطلبات أهالي العاصمة المقدسة وضيوفها من الحجاج والمعتمرين والزوار.

وتشمل مشاريع التطوير في أراضي المشاعر المقدسة الربط بين منى ومزدلفة وعرفات بمشروع قطار المشاعر الذي تبلغ كلفته نحو ٦,٧ مليارات ريال، ويعمل القطار بكل طاقته الاستيعابية في موسم الحج المقبل، حيث يبلغ عدد القطارات التي ستنقل الحجاج نحو ١٧ قطاراً، وفي كل قطار ١٢ عربة وكل قطار طاقته الاستيعابية ٣ آلاف حاج.

ومن هنا يتضح لنا أن مشاريع التطوير في الأراضي المقدسة تشهد تطويراً نوعياً في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله يقودها إلى آفاق العصر وإلى الاستفادة من إمكانيات العلم الحديث في التصميم المعماري والتوسع العمراني، الأمر الذي يؤكد أن الأراضي المقدسة ستظل في طليعة اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وهو يقود السعودية إلى نهضة حضارية علمية تواكب العصر في جميع المجالات.

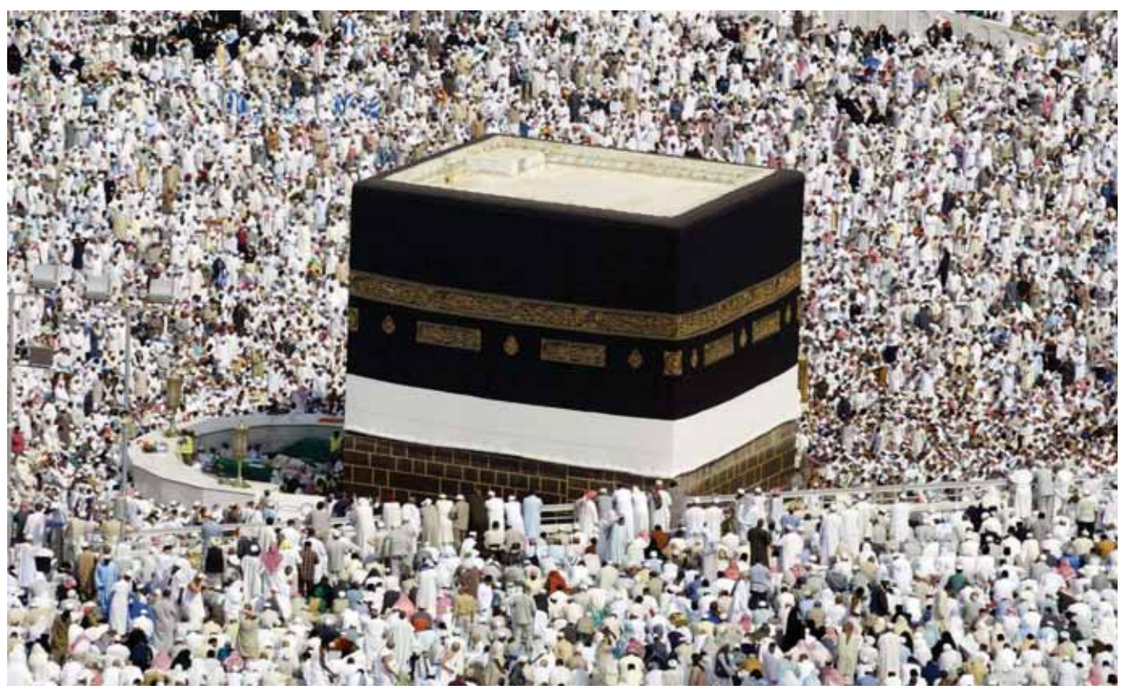
○ الكعبة المشرفة في مكة المكرمة.

تنفيذ أكبر توسعة جرت في التاريخ للمسجد الحرام في عهد الملك عبدالله بكلفة ٨٠ مليار ريال